(نطاقات التداخل في التقسيم الإداري وترسيم الحدود بين محافظتي كفر الشيخ والدقهلية)

دراسة في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

الدكتور / نشأت السعيد عبد الحميد أحمد عجلان

ملخص البحث :

ناقشت هذه الدراسة نطاقات التداخل في خط التقسيم الإداري بين محافظتي كفر الشيخ و الدقهلية ومشكلاتها ومعايير ترسم الحد الإداري بين المحافظتين بناءً علي دراسة ميدانية لعدد (٣) توابع بإحدى نطاقات التداخل في خطي التقسيم ؛ حيث تعرف نطاقات التداخل بأنها المساحات التي تتكون نتيجة عدم تطابق التقسيمات التي تحددها الجهات الحكومية المختلفة مع بعضها على نفس الأرض داخل الدولة .

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها وجود مشكلات في التبعية المالية لمحافظة والتبعية الإدارية لمحافظة مجاورة . كما توجد ثلاث نطاقات تداخل في خط التقسيم بين المحافظتين يمكن تغير خط التقسيم المالي فيهما ليتماشى مع الحد الإداري (فصل مساحات من محافظة كفر الشيخ مالياً وضمها إلي محافظة الدقهلية) . وإعادة ترسيم الحد وفقاً لمعايير علمية لحل مشكلة التداخل وازدواج التبعية و لدعم متخذي القرار.

Abstract

Administrative division is one of the Political geography topics , That deals with the analysis and problems of the administrative map . It establishes the division rules for administrative units within the territory and the State .

This study discusses the overlap ranges in the administrative dividing line Kafr El-Sheikh and Dakahlia governorates , Also studies problems and rules that draw the administrative boundary between the two governorates. The researcher relied on a field study For three appurtenances between the dividing lines. overlap ranges are the areas that result from the mismatch of different government divisions on the same land within the state.

The study ended with several results :

- Problems with financial and administrative dependency .
- There are three interference bands between the two governorates.
- Redrawing the limit by scientific rules , Cutting off areas of Kafr El-Sheikh financially and merging to Dakahlia governorate.

الكلمات الافتتاحية : التقسيم الإداري – مشكلات التقسيم الإداري – نطاقات التداخل – ترسيم الحدود الإدارية – محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ .

المقدمة :

تعد دراسة التقسيم الإداري من موضوعات الجغرافيا السياسية التي تقاس بدقه من خلال دراسة (عدد الأقسام الإدارية ، وطول الحدود الإدارية ، ومساحة الأقسام الإدارية ، وعدد سكانها ، وميزانية كل وحدة إدارية ، وبعض مظاهر الجغرافية الطبيعية والعوامل البشرية المؤثرة في التقسيم الإداري ، وحجم الارتباط بين هذه الوحدات الإدارية...وغيرها) ، ويهتم بتحليل الخريطة الإدارية، وبحث مشكلاتها، ومعرفة الأسس التي يتم عليها التقسيم الإداري للوحدات الإدارية داخل الإقليم والدولة [١]. وتقسم جميع الدول باستثناء الدول الصغيرة جداً إلى وحدات إدارية صغيرة لأغراض الإدارة الداخلية ، والتي تعرف هذه بدقة ، وتشكل في التسلسل الهرمي حسب وظيفتها في معظم البلدان ، وكل وحدة مساحية مهما كانت متواضعة فإن لها وضعها في الهرم السياسي [٢]. وتساعد في تحقيق الأمن وسيادة الدولة ، وتمكنها من تنفيذ برامجها الاقتصادية والسياسية [٣] والمجال الذي تقدم فيه الحكومة خدماتها. ويعد التقسيم الإداري في جوهره تخطيطاً هيكلياً للوحدات الإدارية مرتبطاً بعملية التنمية ؛ حيث أنها الإطار الذي تتم فيه هذه العملية [٤] ، وتعد الحدود الإدارية الداخلية في الدولة امتداداً للحدود السياسية الخارجية . وتؤثر كل منها في الأخرى [٥].

يعاني التقسيم الإداري الحالي في مصر من مشكلات كثيرة أهمها أن هذا التقسيم لم يراعي فيه أسس علمية موحدة ؛ ويرجع أصل المشكلة إلي أن معظم الحدود بين المحافظات المصرية يرجع إلي تقسيم مالي ، وتقسيمها إلي أحواض وزمامات زراعية ؛ وفقاً لشبكة الترع والمصارف ، ويعزز ذلك أنه ورد في مقدمة تعداد ١٩١٧م (أن مناطق التعداد وحدودها قد أتبعت التقسيمات الإدارية المقررة رسمياً للنواحي" الناحية هي القرية وتوابعها " [١]، وتمشت حدودها مع الحدود المالية للقرى). واستمرت هذه القاعدة حتى تعداد ١٩٦٠ م ؛ حيث أخذ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في هذا التعداد معياراً أساسياً هو عدد السكان في الأقسام الإدارية ، وتمشت التقسيمات مع الحدود

---

[١] محمد محمود إبراهيم الديب : الجغرافيا السياسية منظور معاصر – الأنجلو المصرية – ١٩٩٨ م – ص ١٢٤ .

[2] Pounds , N. J. G. : political geography .Indian university copyright by McGraw Hill book company , 1963, p.193.

[٣] محمد محمود إبراهيم الديب : مرجع سابق – ص ٨٦ .

[٤] أمين محمود عبد الله : التقسيم الإداري في مصر نظرة مستقبلة – مقترحات إنشاء تقسيم إداري جديد في ضوء الأقاليم التخطيطية – دراسة نقدية ، أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر ، المجلس الأعلى للثقافة – ١٩٩٨ م ص ١٢٢ .

[٤] محمد فاتح عقيل : دراسات في الجغرافيا السياسية – منشأة دار المعارف – الإسكندرية – ١٩٧٥ م – ص ٢٠١ .

[١] نظارة الداخلية : مصلحة عموم إحصاء القطر المصري – تعداد عموم القطر المصري (١٨٨٢ ، ١٩١٧) ، إدارة التعداد ، المطبعة المصرية ببولاق – المقدمة من كل تعداد .

الإدارية للقرى واستمرت هذه القاعدة حتى التعداد الأخير ٢٠١٧ م ، واعتبرت الشياخة والحي في المدن، واعتبرت النواحي والتوابع في المراكز أصغر الوحدات الإدارية في مرحلة جمع البيانات وفي نشر النتائج التفصيلية للتعداد .

ويعد ترسيم خط الحدود بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ من الحدود الحديثة بالدلتا لحداثة نشأة محافظة كفر الشيخ ، وترسيمها في منطقة البراري بشمال الدلتا (أرض غير مستغله لفترات كبيرة) وحداثة نشأة العمران بالمنطقة .

- **المجال المكاني للدراسة :**

تمثل في منطقة الحد الإداري بين محافظتي كفر الشيخ والدقهلية (الحد الغربي لمحافظة الدقهلية والشرقي لمحافظة كفر الشيخ). وتمثل نطاقات التداخل (مناطق التداخل [٢]) بين خطي التقسيم المالي والإداري على طول خط التقسيم بين المحافظتين شكل (١). وتنقسم نطاقات التداخل علي طول الخط إلي ثلاثة نطاقات هي :-

- **النطاق الأول** : يتمثل في بداية خط التقسيم بين المحافظتين جنوباً (شمال قرية كفر الأبحر بمركز نبروه بمحافظة الدقهلية ، جنوب قرية كفر العجمي بمركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ) . **النطاق الثاني** : يتمثل في شمال شرق قرية كفر الأبحر بمركز نبروه .جنوب غرب قرية كفر العجمي بمركز بيلا .
- **النطاق الثالث** : يقع شمال قرية روس الفرخ بمركز بيلا ، ويحده غرباً وشمالاً قريتي (الحفير والأمل المركزية – قلبشو) بمركز بلقاس، ويحده غرباً كلاً من قرى (السحايت – التفتيش – الحرية ٦١) بمركز الحامول شكل (٢) .

[٢] نطاقات التداخل : يقصد بها الباحث إجرائياً الآتي : قد يتم رسم خطين إداريين من جهتين حكوميتين ، يتطابق الخطين في مناطق ، وفي بعض المناطق لم يتطابقا ، وتترك مساحات بينية فيما بينهما . وقد تم تقسيم خط الحدود بين المحافظتين لعدة نطاقات طولية ظهر فيها تباين بين خطي التقسيم ، وعدم تطابق الخطين يعني وجود مساحات فاصلة بينهما تترك مساحة . أو بمعني أخر هي المساحات التي تكون نتيجة عدم تطابق التقسيمات التي تحددها الجهات الحكومية المختلفة مع بعضها على نفس الأرض ، وهذه المساحات هي مناطق التداخل التي تعد موضوع الدراسة .

شكل(١) نطاقات التداخل بين الحد الإداري والمالي لمحافظتي كفر الشيخ والدقهلية عام ٢٠١٨ [1]

- مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة في تعرض خط التقسيم للعديد من التغيرات منذ تحديده في بداية الخمسينيات وحتي الوقت الحاضر ، ومع كل تغير يحدث تداخل في بعض المناطق ونقل تبيعيه ، ونتج عنه نطاقات تداخل في خط التقسيم الإداري لمحافظتي الدقهلية وكفر الشيخ ، ودراسة مشكلات مناطق التداخل في خطي التقسيم المرسومين من قبل الهيئة العامة للمساحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . وما إذا كان هذان الحدان يستندان إلى أسس ومعايير جغرافية مكانية تساهم في رفع كفاءة ومستوي الإدارة للسكان المحليين بالمنطقة ، وأيهما يحقق الهدف الأمثل المرجو من الحد الإداري بين المحافظتين ؛ ويحتاج إلى قرار من السيد رئيس الجمهورية وفقاً لقوانين الإدارة المحلية.

- تساؤلات الدارسة :

تنطلق الدراسة في تحليلها لموضوع نطاقات التداخل بين خطي التقسيم المالي والإداري من الفروض العلمية التالية :

١- اختلاف الهدف من ترسيم خطي الحدود المالية والإدارية بين المحافظات مما ترك مساحات مختلفة في تبعيتها المالية عن الإدارية (نطاقات التداخل).

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : ملف رقمي – ٢٠١٧ م

٢- ترسيم الحدود المالية يرتكز علي حدود النواحي" القري وتوابعها "الأحواض والزمامات المالية ودفاتر المكلفة ، وترسيم الحدود الإدارية يرتكز على حدود القرى والعموديات والشياخات ومناطق التعداد .

٣- عدم وجود معايير موحدة للتقسيم الإداري ، وترسيم الحدود يتم علي أسس غير موضوعية وغير موحدة ؛ بل متباينة من جهة إدارية لأخري يؤدي إلى كثير من مشكلات التبعية الإدارية .

وتنطوي هذه الفرضيات عن التساؤلات الأتية :

- ماهي نطاقات التداخل في التقسيم الإداري بين محافظتي كفر الشيخ والدقهلية؟
- ما الفرق بين التبعية المالية (وحدة مالية) والتبعية الإدارية (وحدة إدارية) ؟
- ما هي مشكلات التقسيم الإداري بهذه النطاقات ؟
- ما هي معايير ترسيم الحدود في التقسيم الإداري بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ ؟

- **أسباب اختيار الموضوع :**

أختار الباحث موضوع الدراسة للأسباب التالية :-

- حداثة ترسيم خط التقسيم بين محافظتي كفر الشيخ والدقهلية ولحداثة محافظة كفر الشيخ على الخريطة الإدارية في شمال الدلتا (تغير حدود محافظات).
- تعرض خط التقسيم للعديد من التغيرات الإدارية منذ تحديده في بداية الخمسينيات وحتي الوقت الحاضر (لم يصل إلي النضج الإداري) .
- تتابع نشأة المراكز الإدارية بمنطقة الدراسة (بلقاس بالدقهلية ، والحامول وبيلا بكفر الشيخ) (تغير حدود مراكز).
- تعمير البراري بشمال الدلتا وتتطور العمران بالمنطقة وتزايد سكانها وحاجتها المستمرة للخدمات (تغير حدود وحدات محلية ونواحي وقرى واستحداث توابع).
- الباحث من سكان محافظة كفر الشيخ مما سهل على الباحث إجراء الدراسة الميدانية بمنطقة الدراسة .
- إبراز أهمية ترسيم الحدود الإدارية بين المحافظات من خلال دراسة نطاقات التداخل في الحدود ومشكلات هذه النطاقات .

- **أهداف الدراسة :**

- التعرف على الفرق بي خطى التقسيم المالي والإداري بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ (الخط المرسوم من قبل الهيئة العامة للمساحة " مالياً " ، والخط المرسوم من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمتبع في تعداد ٢٠١٧ م " إدارياً ") .

- تقسيم خط التقسيم بين المحافظتين إلى نطاقات طولية ، وإظهار نطاقات التداخل فيما بين خطي التقسيم ، ودراسة حالة لعدد من التوابع بنطاقات التداخل .
- التعرف علي مشكلات مناطق التداخل بين خطي التقسيم المالي والإداري بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ .
- وضع معايير لترسيم خط الحدود بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ .

- أهمية الدراسة :-

تعد الدراسة اسهاماً متواضعاً في مجال التقسيم الإداري الذي يندرج ضمن موضوعات مجال الجغرافيا السياسية ذات البعد المكاني المرتبط بعمل الحكومة ومجال الخدمات والنفوذ الإداري بين الأقاليم داخل الدولة ، ومحاولة لتفسير مشكلات التقسيم الإداري المصري عامة وبمنطقة الدراسة خاصة ، وإعادة ترسيم الحدود الإدارية بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ وفقاً لمجموعة من المعايير العلمية لحل العديد من مشكلات التقسيم . وتترجم هذه الدارسة نظرياً وتطبيقياً كما يلي :

نظرياً : التعرف على ماهية نطاقات التداخل في التقسيم الإداري ، والفرق بين التقسيمين المالي والإداري وإبراز مشكلات نطاقات التداخل وسكانها، والتعرف على معايير ترسيم الحدود الإدارية.

تطبيقياً :إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة في إعادة ترسيم الحدود الإدارية بين محافظتي كفر الشيخ والدقهلية وفقاً لدراسة ميدانية وباستخدام نظم المعلومات الجغرافية (سهولة الوصول) والمشاركة في اتخاذ القرار لتعديل خط الحدود .

- مناهج الدراسة وأساليبها :

اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية وفقاً لما تطلبه الاجابة على تساؤلاتها، كما يلي:-

- **المنهج الإقليمي** : هذا المنهج يدرس الاختلافات المكانية داخل حدود إدارية معينة (محافظة أو مجموعة محافظات – جزء من الدولة) ؛ ولا يسمح بتجاوزها . ودراسة العوامل المؤثرة في ترسيم الحد الإداري، وأشكال التقسيمات الإدارية علي جانبي خط التقسيم . ودراسة أطوال الحدين المالي والإداري وأشكالهما ، وتحليل الخريطة الإدارية لمنطقة الحدود بين المحافظتين ، ووضع الحلول العلمية لإعادة الترسيم .
- **المدخل التاريخي** : لدراسة البعد الزمني إلى جانب البعد المكاني (البعد التاريخي لترسيم الحد الإداري بين المحافظتين والتبعية الإدارية لبعض المراكز والتوابع بمنطقة الدراسة منذ ترسيم الحدود بين المحافظتين في بداية الخمسينيات).
- **المنهج الوظيفي** : يهتم هذا المنهج بدراسة الوظائف المنوط بها الحد الإداري كإطار للوحدة الإدارية ، ودوره في حل المشكلات ومجال الخدمة الإدارية ونطاق لنفوذ للوحدة الإدارية والوحدات المجاورة (إبراز وظيفة الحد الإداري في منطقة الدراسة) .

- **المنهج التطبيقي** : يهتم هذا المنهج بدراسة كافة العناصر المؤثرة في ظاهرة سياسية معينة (الحد الإداري) علي منطقة محددة (نطاقات التداخل في خطي التقسيم بين المحافظتين) لتطبيق عدة معايير علمية الترسيم الحدود الإدارية بمنطقة الدارسة (النطاقات الثلاثة).

واعتمدت الدراسة على **أسلوب التحليل الكمي وتحليل شبكات** (Network Analysis) لمواقع التوابع والعلاقات المكانية بين توابع القطاع والقرى المحيطة المراكز بالمحافظتين وسهولة الوصول مع القرى الرئيسية (مقار الوحدات المحلية) . كما اعتمدت الدراسة علي **الأسلوب الكارتوجرافي** من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية لرسم وإخراج خرائط صحيحة لمنطقة الدراسة .

الدراسة الميدانية :

أ. أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي المقابلات حيث أنها من الأساليب ذات القيمة في جمع المادة العلمية من السادة العاملين في لجنة التقسيم الإداري ومسئولي الإدارة المحلية في كلاً من المحافظتين في الوحدات المحلية المنوط بها إدارة منطقة الحد (نطاقات التداخل والمناطق المجاورة). وقد اعتمدت أيضاً علي إعداد قوائم الاستبيان والتي تعد ليستخدمها الباحث في لقائه مع المستفيدين من الخدمات بمنطقة الحد (نطاقات التداخل والمناطق المجاورة) [1]. وقام الباحث بإعداد نموذج استبيان (ملحق) وتوزيعه علي عينة من السكان المحليين بالنطاق الثالث الواقع شمال مركز بيلا وشرق مركز الحامول وغرب مركز بلقاس.

ب. عينة الدراسة :

تم اختيار التوابع التي يتم عليها الدراسة الميدانية ؛ حيث يضم القطاع عدد (١٤ تابع) وفقاً لمعيارين أساسين هما :

- شكل القطاع (شريطي): تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام شمال ووسط وجنوب .
- عدد سكان التوابع : تم اختيار أكثر التوابع سكاناً في كل قسم من أقسام النطاق.

ووفقاً للمعيارين تم اختيار التوابع التالية (البنزينة ٣٩ في الوسط – قرية ٥٧ في الشمال – قرية ٣١ في الجنوب) . وتمثل هذه التوابع نسبة ٢١.٤ % من إجمالي عدد التوابع النطاق . بينما تمثل عدد سكانهم نحو ٣٢.٣ % من جملة سكان النطاق بإجمالي ٧٥٥١ نسمة (تقديرات ٢٠١٦م). تم اختيار عينة عشوائية طبقية من السكان بلغ عددهم ٣٨٠ نسمة ، تمثل نسبة ٥ % من سكان التوابع الثلاثة فقد منهم (٧) استمارات ، وتم اختيار العينة وفقاً لأنشطتهم الاقتصادية كما يلي :

[1] نصر السيد نصرو فارعه حسن: الدراسة الميدانية – دار الهلال للطباعة والتجارة – القاهرة – ١٩٨٤ : ١٩٨٥ م ص ١٤٥ ، ١٤٨

جدول(١) توزيع العينة العشوائية بمجتمع الدراسة وفقاً لأنشطتهم الاقتصادية ٢٠١٨ م

النشاط العملي	عدد العينات الممثلة	%	عدد العينة الصحيحة	%
فلاحين	١٠٠	٢٦.٣٢	٩٧	٢٦
عمال	٥٠	١٣.١٥	٤٩	١٣.١
موظفين	٨٠	٢١.٠٦	٧٨	٢١
تجار	١٠٠	٢٦.٣٢	٩٩	٢٦.٥
طلاب	٥٠	١٣.١٥	٥٠	١٣.٤
الإجمالي	٣٨٠	١٠٠	٣٧٣	١٠٠

وقد تم تدوين الرد علي الاستبيان من السكان المحليين مباشرة . وتم استكماله علي أربع زيارات ميدانية [١].

الدراسات السابقة في مجال دراسة التقسيم الإداري :

- **عادل رمضان سعد** : التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج : دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية – المجلة الليبية العالمية – جامعة بنغازي – كلية التربية بالمرج – العدد ١٣ – يناير ٢٠١٧ م . وقد عالجت هذه الدراسة تحليل الخريطة الإدارية لمنطقة المرج بليبيا بدراسة اسس التقسيم الإدارية والنفوذ القبلي ، وتوزيع عدد الفروع الإدارية بمنطقة الدراسة ، ودراسة التباعد المكاني (المسافة) بين الفروع البلدية ومركزها الإدارية ، وتوزيع السكان ، وتوزيع الوحدات الإدارية تبعاً للنطاق الجغرافي ومساحتها ، وكيف تعيق برامج التنمية المكانية واقتراح خريطة إدارية للمنطقة .
- **بهجات محمد** : تحديد المعايير الجغرافية لرسم الحدود الأقاليم الإدارية والتخطيطية تمهيداً لتنمية إقليمية مستدامه : سوريه نموذجاً – المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية – العلوم الاجتماعية – حلول علمية لقضايا مجتمعية – جامعة الكويت – كلية العلوم الاجتماعية – ٢٠١٠ م . وقد ناقش هذا البحث ضرورة الربط بين الإطار المكاني للتخطيط والتقسيمات الإدارية التي تعكس مستويات الإدارة التنفيذية ، حيث أن سلامة الإدارة والتخطيط للتنمية يرتبطان بصلاحية التقسيمات الإدارية ومدي تطابقها كمكونات مع حدود الأقاليم التخطيطية ، وقد أظهرت الدراسة وجود تقسيمات متقاطعة مع بعضها البعض لقطاعات الخدمات والإنتاج

[١] - قام الباحث فيها بالذهاب إلى المصالح الحكومية مثل المدارس والوحدات الصحية والوحدات المحلية والجمعية الزراعية (موظفين من طالبي الخدمات من سكان القطاع) . وتم استكمالها من السكان بموقف قرية البنزينة بمدينة بلقاس ، والجمعية الزراعية بقرية الحفير ، ومن أمام المدارس الثانوية الفنية والمدارس الثانوي بمدينة بلقاس ومدينة الحامول ، وموقف روس الفرخ بقرية الجرايدة بمركز بيلا ، حيث يرجع أصل عدد من العائلات من السكان من المهاجرين منها إلي توابع القطاع ، وكذلك موقف قرية التفتيش بمركز الحامول .

على نفس الأرض ؛ حيث لا تتطابق التقسيمات التي تحددها الجهات الحكومية المختلفة مع بعضها . ويعد هذا عائقاً أمام الإدارة المحلية أو الإقليمية المتكاملة . وضرورة تحديد جهة محددة ترسم الحدود الإدارية بصورة منهجية وعلي اسس علمية تراعي فيها سهولة الوصول والمعايير الجغرافية .

مصطلحات البحث :

الحدود الإدارية و التقسيم الإدا ري: يقصد الباحث **إجرائياً** الآتي : أن الحكومات تلجأ إلى تقسيم الدول إلى وحدات داخلية فرعية بغرض تنظيم شئونها الإدارية . وتفوض الحكومات المركزية بعض الصلاحيات الإدارية للوحدات الداخلية [١]. وكما ذكر هيلن (Helin) أن الغرض من الحدود الإدارية تسهيل الحكم الجيد . وذلك بتحقيق الأمن والاستقرار بالوحدة الإدارية . ويرتبط التخطيط الإداري الجيد بالتوزيع العادل لمتطلبات الأقسام الإدارية ، وتأدية الخدمات العامة للمواطنين . وترجع أهمية الحدود الإدارية في معرفة العدد الكلي للسكان و عدد سكان كل وحدة إدارية ، وتقديم الخدمات المطلوبة لكل وحدة إدارية ، وتقدير ميزانية الوحدة الإدارية [٢]. ومن أهم دواعي التقسيم الإداري محاولة حصر الموارد البشرية والاقتصادية ، والأراضي الزراعية والقابلة للزراعة ، وإحكام السيطرة علي البلاد ، وتسهيل أداء مهام أجهزة الدولة ، وجمع الضرائب ، وإحكام عملية التجنيد ، وتقسيم الدولة إلي دوائر انتخابية [٣].

نطاقات التداخل : يقصد بها الباحث إجرائياً الآتي : المتعارف عليه بأن الحدود لها امتداد ولكن بلا عرض [٤]، ولكن قد يتم رسم خطين إداريين من جهتين حكوميتين ، يتطابق الخطين في مناطق ، وفي بعض المناطق لم يتطابقا ، وتترك مساحات بينية فيما بينهما . وقد تم تقسيم خط الحدود بين المحافظتين لعدة نطاقات طولية ظهر فيها تباين بين خطي التقسيم ، وعدم تطابق الخطين يعني وجود مساحات فاصلة بينهما تترك مساحة . أو بمعني أخر هي المساحات التي تكون نتيجة عدم تطابق التقسيمات التي تحددها الجهات الحكومية المختلفة مع بعضها على نفس الأرض ، هذه المساحات هي مناطق التداخل التي تعد موضوع الدراسة .

---

[١] عدنان السيد حسنين : الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الكويت – الطبعة الأولي – ١٩٩٤ م – ص ١٢١ .

[٢] يحيي جمال عثمان : الحدود الإدارية في السودان – ماجستير – جامعة القاهرة – ١٩٩٠ م ص المقدمة عن : Helin ,R.A. : The volatile administration map of Rumania , Annals Association of American Geography , 1967 , P.p(75 : 48).

[٣] عبد العظيم أحمد عبد العظيم :التطور الإداري لدلتا النيل حلال القرن العشرين دراسة جغرافية – ماجستير– جامعة الإسكندرية – ١٩٩٤ م – ص المقدمة .

[٤] Rongxing ,guo : Cross-Border Resource -Management Theory and Practice , Vol. 10 ,1 St-Edition , Elsevier Science 3- 278 - 2005 , introduction

المناقشة والنتائج :

تبني الجغرافي الأمريكي ريتشارد هارتشورن دراسة المساحات السياسية (Political areas) كمحور هام في دراسة الجغرافيا السياسية، وتبعه وتسلي وإيجرت والكسندر وبوندز في دراسة المساحات السياسية كأقاليم خاصة أو متميزة (المناطق المنتظمة سياسياً – Political organized areas) على أيه وحدة مساحية تضم جمعاً منتظماً من الناس يستقرون داخل مساحة معينة من الأرض ، أو بعبارة أخري تلك التي تتكون من عناصر ثلاثة أساسية وهي (إقليم + شعب + حكومة) ، وهذا ينطبق علي الوحدات الإدارية كالولايات والمحافظات والمقاطعات والدوائر الانتخابية ومناطق الحكم الذاتي وهذا يؤصل لدراسة موضوع التقسيم الإداري ضمن محاور دراسة الجغرافيا السياسية . وحيث أن توزيع السلع العامة (الخدمات الحكومية) هي جوهر العملية السياسية ؛ فإن النظام الذي يمارس هذه العملية يعتمد علي وضع تنظيم أو تقسيم لمنطقة التوزيع ، يكفل له تحديد المناطق وترتيبها وفقاً لأولوية حاجاتها من السلع العامة كبناء المدارس والمستشفيات وتوزيع مراكز الشرطة والإطفاء .. واتخاذ القرارات التي تمنح هذه السلع أو تمنعها . وتعد هذه الوظيفة الأساسية للنظام السياسي [١]. وكما ذكر كيفين كوكس ان الإقليم والإقليمية هما المفهومان المحددان لجغرافيا السياسية [٢].

وقد بدأ الباحث **بتناول الحد المساحي بين المحافظتين ثم الحد الإداري . ثم تناول نطاقات التداخل على طول الحدين مع شرح مناطق النطاقات والمواضع السكنية بها ، وتحليل لمواقعها باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والدراسة الميدانية لهذه المواضع السكنية وعلاقاتها المكانية وأخيراً تناول عدة معايير يمكن استخدامها في تحديد تبعية هذه المواضع السكنية .ثم ختم البحث بالتوصيات والنتائج**

أولاً : الحد الإداري المرسوم من قبل الهيئة العامة للمساحة بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ :

يبدأ خط التقسيم المالي لمحافظة الدقهلية مع محافظة كفر الشيخ عند شمال غرب قرية كفر الأبحر بمركز نبروه – الدقهلية ، ويبلغ طوله نحو ٦٩.١٧١ كم طولي حتي تلاقيه مع خط ساحل البحر المتوسط شمالاً ، ومروراً بالطريق الدولي الساحلي (الخرائط المساحية مقياس ١: ٥٠٠٠٠ لوحات مختلفة. (بينما بلغ طول الحد من الخريطة الإدارية لمحافظة الدقهلية – المساحة العسكرية – ١٩٩٣ م – مقياس رسم ١ : ١٥٠٠٠٠ نحو ٦٦.٨٦٩ كم طولي) .

أتسم الخط الإداري المرسوم بأنه يتماشى وفقاً لحدود الزمامات الزراعية التي لها دفاتر مكلفة لتجميع وتحصيل عوائد الأطيان الزراعية منها ، وقد لا يتماشى هذا الخط مع ظاهرات واضحة المعالم مثل

---

[١] محمود توفيق : الدولة كظاهرة مكانية دراسة في الجغرافيا السياسية – الأنجلو المصرية – ط ٢- ٢٠١٦ م – ص ٢١ & ص ٢٤

[٢] Kevin Cox : Political Geography Territory ,State , and Society , Black Well Publishers , 2002 ,P 1

شبكة الترع والمصارف الكبرى بمناطق التقسيم بين المحافظتين ، ولكن زمامات ما أمكن حصره بالنسبة لحدود عوائد الضرائب والسكك الترابية أو المصارف الثانوية الصغيرة أو الجنابيات (الترع الصغيرة) ، ويعد الحوض الزراعي هو أساس التقسيم الإداري في مصر، وهو أصغر وحدة مساحية يمكن تتبعيها مساحياً وإدارياً . ويمكن للقرية أن تضم حوض زراعي واحد أو عدة أحواض زراعية ، ويشترط عند الفصل الإداري بين القرى آلا يشطر الأحواض الزراعية ، باستثناء إمكانية الفصل للحوض بعمل حصر جديد في دفتر مكلفة جديد [١].

وبذلك فقد لا يراعي خط التقسيم ضم أجزاء من الكتل العمرانية المبنية في بعض العزب والقري . ونقل تبيعة هذه العزب والتوابع ووقوعها خارج الحدود . مثل الكتلة الشمالية من عمران قرية كفر الأبحر التابعة لمركز نبروه بمحافظة الدقهلية ، والتي تقع في زمام قرية كفر العجمي التابعة لمركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ .

ثانياً :الحد الإداري المرسوم من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بين المحافظتين:

يبدأ خط التقسيم شمال قرية كفر الأبحر ويبلغ طوله نحو ٧٠.٦٤٠ كم طولي من بدايته جنوباً حتي تلاقيه مع خط ساحل البحر المتوسط شمالاً ، ومروراً بالطريق الدولي الساحلي . حيث يبلغ الفرق بين خطي التقسيم نحو ١.٤٦٩ كم طولي . وأتسم هذا الحد بأنه يتماشى في أغلبه مع الحد الإداري لمديريات الأمن ، و يراعي إلى حد كبير الكتل العمرانية والتوابع الإدارية لكل قرية حدودية والسيطرة الأمنية ويراعي نهايات الزمامات (المصارف والكباري ومواقع النقط الأمنية على الطرق الرئيسية والسريعة بالمحافظتين والدوريات الأمنية .. وغيرها من جغرافية المكان الأمنية والمداخل والمخارج في نهايات المحافظات ... الخ) .

ثالثاً : نطاقات التداخل على طول خط التقسيم بين المحافظتين :

تم تقسيم خط الحدود بين المحافظتين لعدة نطاقات طولية ظهر فيها تباين بين خطي التقسيم المالي والإداري بين المحافظتين ، وعدم تطابق الخطين يعني وجود مساحات فاصلة بينهما ، هذه المساحات هي مناطق التداخل . وتكررت هذه المساحات على خط التقسيم كما يلي :-

النطاق الأول :

يقع هذا النطاق في شمال قرية كفر الأبحر ، يبدأ النطاق من تلاقي حدود الدقهلية وكفر الشيخ والغربية شمال غرب الكتلة السكنية لقرية كفر الأبحر . يمتد الحد المالي بطول ١٣٤٠ متر مخترقاً جزء من الكتلة السكنية لقرية كفر الأبحر ليضمها ضمن نطاق قرية كفر العجمي بمركز بيلا بكفر الشيخ ، يمتد مع طريق ترابي فاصل زمام زراعي ، ويتسم بالاستقامة . بينما يمتد الخط الإداري

[١] نشأت السعيد عبد الحميد عجلان : تغير الخريطة الإدارية لمحافظة كفر الشيخ باستخدام تقنيات GIS ، ماجستير غير منشورة ، – كلية الآداب – جامعة عين شمس ، عام ٢٠١٠ ، المقدمة

المرسوم من قبل الجهاز المركزي لمسافة ١٠٩٥ متر شمال الحد المالي بنحو ٢٠١ متر ، ويتماشي الحد الإداري مع ترعة مغطاه ، ويتسم بتعرجه . وتبلغ مساحة النطاق بين الخطين المالي والإداري نحو ٢٣٣ متر مربع (ما يقارب ٥٧.٥ فدان)، وينتج عنه ضم جزء من الكتلة العمرانية من قرية كفر الأبحر التابعة لمركز نبروه بمحافظة الدقهلية ضمن حدود محافظة كفر الشيخ في جنوب زمام قرية كفر العجمي التابعة لمركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ . بينما يتماشي الخط الإداري للجهاز المركزي متفادياً هذه الكتلة العمرانية لصالح كفر الأبحر ويقتطعها من زمام قرية كفر العجمي .

ووفقاً لاستطلاع رأي لجنة التقسيم الإداري لمحافظة كفر الشيخ : لإعتماد الحد الإداري المعتمد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالخريطة (٢) كحد إداري في هذا النطاق ، نظراً لامتداد الكتلة العمرانية لقرية كفر الأبحر علي هذا النطاق ، وكذلك تماشي خط التقسيم الإداري مع ترعة مغطاه (فاصل طبيعي) . وأن كان أكثر تعرجاً ، ويقتطع جزء من محافظة كفر الشيخ لصالح محافظة الدقهلية .

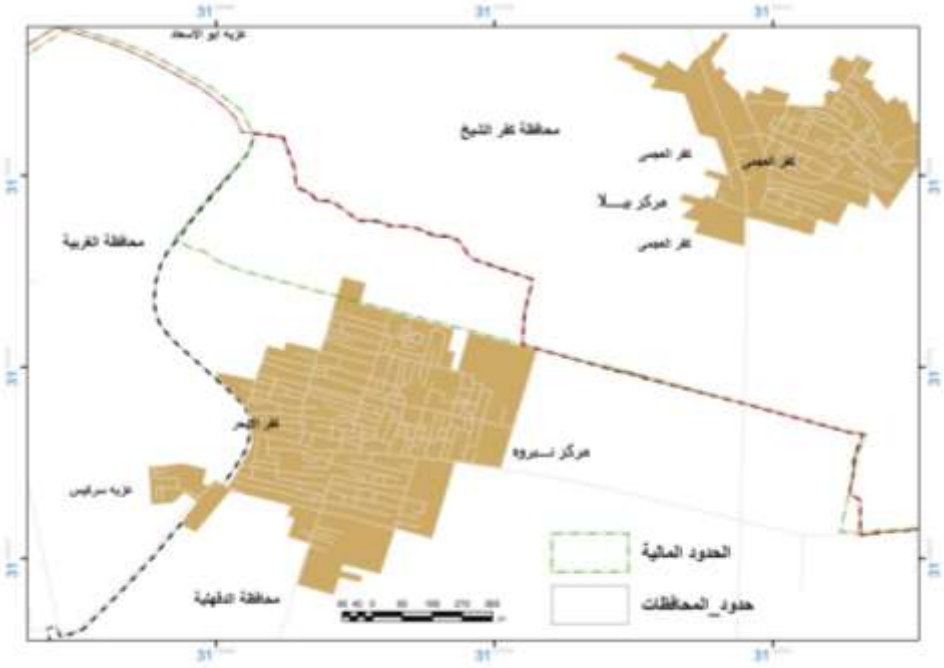

شكل (٢) نطاقي التداخل الأول والثاني شمال وشرق قرية كفر الأبحر التابعة لمحافظة الدقهلية

النطاق الثاني :

يقع شرق قرية كفر الأبحر ، وتبلغ مساحته (٤٤ م^{٢}) بما يعادل نحو ١٠.٨ فدان . وهي مساحة صغيرة ، ولا تمثل مشكلة إدارية نظراً لصغر مساحتها ، وعدم وجود عمران بها كما هو موضح بالشكل (٢) . حيث يتماشي الحد المالي مع فاصل زمام زراعي طريق ترابي ، ويتماشي الحد الإداري مع مصرف صغير ليترك باقي الحوض لصالح محافظة الدقهلية.

ووفقاً لاستطلاع رأي لجنة التقسيم الإداري لمحافظة كفر الشيخ أن هذا النطاق لا يمثل أي مشكلة في ضمه لمحافظة الدقهلية لأنه لا يمثل جزء من حوض زراعي .

النطاق الثالث :

يعد أكبر نطاقات التداخل علي طول خط التقسيم بين المحافظتين. تبلغ مساحته ٥٤.٥٢٣ كم^{٢} بما يقارب من ١٣٤٧٢.٩ فدان [١] شكل (٣) . وتمثل هذه المساحة ١.٤٨٢ % من إجمالي مساحة محافظة كفر الشيخ البالغة نحو ٣٤٦٦.٧ كم^{٢} ؛ بينما تمثل ١.٤٨٥% من إجمالي مساحة محافظة الدقهلية البالغة ٣٤٦٠.٤ كم^{٢}.

- **حدود النطاق (المساحة بين خطي التقسيم) :**

يبدأ النطاق من رأس تلاقي خطي التقسيم شمال قرية روس الفرخ التابعة لمركز بيلا كفر الشيخ (شمال الدمايرة – تابع لروس الفرخ) وشمال غرب قرية شرقية المعصرة بمحافظة الدقهلية (شمال عزبة مناشي العرب – تابعه شرقية المعصرة) بنحو ٤٢٥ متر(بحر البشمة) ؛ حيث ينحرف خط التقسيم الإداري شرقاً عن الحد المالي بطول ٤١٩٣ متر متمشياً مع مصرف عبود . ثم ينحني خط التقسيم الإداري (الجهاز المركزي) متجهاً في الشمال الغربي مع المصرف ماراً بعزبة عبود التابعة لقرية السحايت بمركز الحامول بطول ٧٢٨ متر . ثم يتجه شمالاً بشكل مستقيم بطول ١١٤٧٥ متر مع امتداد مصرف السلام . ثم ينحرف باتجاه الشمال الشرقي مع امتداد مجري مائي بطول ٢٩٤٤ متر ليلتقي مع ترعة النيل ليفصل قرية الأربعين غرباً (كفر الشيخ) عن قرية البنزينه شرقاً (الدقهلية) . شكل (٣)

بينما يبدأ الحد المالي من بحر البشمة شمال غرب شرقية المعصرة (الدقهلية) وشمال روس الفرخ (كفر الشيخ)، ثم يتجه إلي الشمال مع مصرف بصار ١٠١٣٩ متر ، ويتماشى مع مصرف حفير شهاب الدين لمسافة ١٩٧٢ متر ، ويتجه الحد المالي لمسافة ١٢٦٤ متر في اتجاه الشمال الغربي مع ترعة نيل ، ثم يتعرض الحد المالي لعدد من التدرجات في اتجاه الشمال الغربي بطول ٤٧٠٩ متر حتي يتلاقى مرة أخري مع الحد الإداري عند منطقة غرب كوم نجيزه . ويتطابق الحدين مرة أخري ويمتدا شمالاً حتي ساحل البحر المتوسط ومروراً بالطريق الدولي .. وبذلك التباين وجدت مساحة بين الخطين (مساحة النطاق الموضحة).

[١] المساحات مقاسة بمعرفة الباحث بواسطة برنامج ARC-GIS.10.3 وتم تحويل الأرقام من كم^{٢} إلي فدان بواسطة برنامج convert live .

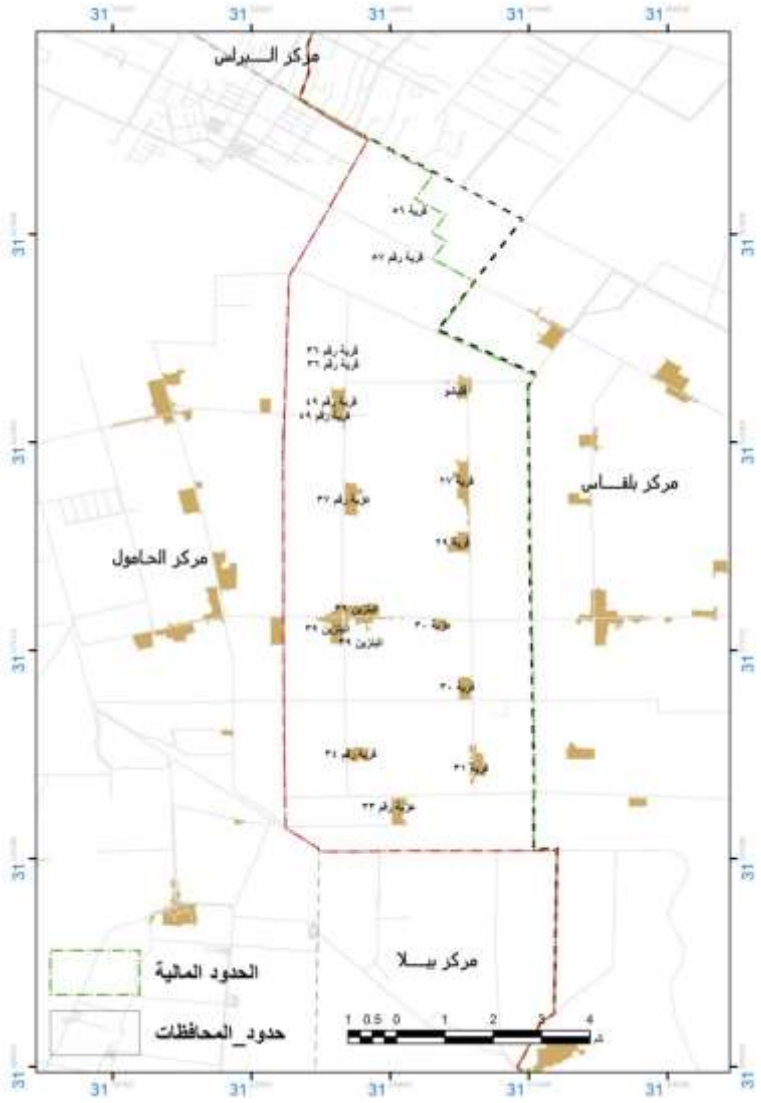

شكل (٣) نطاق التداخل الثالث في خط التقسيم بين الدقهلية وكفر الشيخ

ترجع أهمية دراسة هذا النطاق لأنه يضم عدد ١٤ تابع تقع ضـــمن نطـــاق الاستصـــلاح الزراعـــي بالمنطقة ملحق (٢) . ومعظمها تتبع محافظة كفر الشيخ مالياً (قرية روس الفراخ – مركـــز بـــيلا ، وقرية التفتيش والحرية ٦١ – مركز الحامول) ، بينما تتبع محافظة الدقهلية إدارياً (الحفير والأمـــل المركزية وبلقاس – مركز بلقاس) إدارياً ، وقد دخلت ضمن تعداد قرى الحفيـــر والأمـــل المركزيـــة التابعة لمركز بلقاس ٢٠٠٦ م . وتتبع هذه التوابع الدائرة السابعة من الـــدوائر الانتخابيـــة بمحافظـــة الدقهلية في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤ م .

صورة (١)بداية انفصال خطي التقسيم المالي والإداري شمال الدمايرة تابع روس الفرخ(كفرالشيخ) وشمال غرب عزبة مناشي العرب تابع شرقية المعصرة (الدقهلية) [١]

وبتتبع جغرافية التصويت بالمنطقة وجد أن معظم السكان يصوتون لصالح دائرة مركز بلقاس بمحافظة الدقهلية ، ومن منهم يصوت بمركزي بيلا أو الحامول لعدم تحديث قواعد البيانات ولارتباطهم بمحل إقامة سابق لم يتم تعديله.

قام الجهاز المركزي بمراجعة وتدقيق الحدود الإدارية على كافة المستويات بالتنسيق مع الجهات المعنية . وقد أتبع الجهاز منهجية في تنفيذ التعداد من أهمها توحيد الدليل الإداري بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والتنمية المحلية [٢].

وجميع هذه التوابع تتبع قرية الحفير والأمل المركزية ماعدا قلبشو ، قد بلغت جملة سكان هذه التوابع (١٨٥٤٩ نسمة) ، وتمثل نحو ٣٧.٩٦ % من إجمالي عدد سكان قرية الحفير والأمل المركزية البالغ (٤٨٨٥٦ نسمة) وفقاً لتعداد ٢٠٠٦ م ، بينما بلغت نسبة (٣٧.٤%) من إجمالي عدد السكان للقرية (٦٢٣٥٢) في تعداد٢٠١٧ م ، وتمثل هذه التوابع ٣٢.٥ % من إجمالي توابع قرية الحفير والأمل البالغ عددها (٤٠ تابع) . وبالدراسة الميدانية حيث قام الباحث بزيارة عدد ثلاثة توابع من هذا التوابع الواقعة ضمن النطاق وهم (القرية ٣٤ ، قرية ٣٩ البنزينة أكبر التوابع في عدد السكان وتتوسطها وتوجد بها عدد كبير من الخدمات، قرية ٣٧) . قام الباحث بتوزيع عدد ٣٨٠ استمارة تناولت أسئلة عن الخدمات بالتوابع الواقعة بمنطقة النطاق ملحق (١)، وتم تجميع إجابتها وبياناتها في ملحق ٣ .

ويتضح منها أن معظم الخدمات يتم تحصيلها من قبل محافظة الدقهلية ، ماعدا تحصيل الضرائب حيث تتبع مالياً زمام (قرية روس الفراخ – مركز بيلا)، والخدمات التعليمية لوجود بعض المدارس بالتفتيش والسحايت والخاشعة التابعة لمركز الحامول بمحافظة كفر الشيخ ، وكذلك لأتساع نفوذ

[١] الصورة من التقاط الباحث في الدراسة الميدانية .
[٢] الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء : نتائج البيانات الأولية تعداد ٢٠١٧ م المقدمة .

جامعة كفر الشيخ وخدماتها حيث انها جامعة حديثة ... وبينما يتم الحصول علي خدمات التليفونات والأنترنت من سنترال الحامول للقرب النسبي ... وغيرها من الخدمات .

وبرسم حرم للقرى المحيطة بتوابع القطاع بواقع (٤ ، ٦ ، ٨ كم) حول كل قرية رئيسية (مقر وحدة محلية) لتحديد نفوذ هذه القري الرئيسية علي توابع القطاع شكل (٤ ،٥). وقد أتضح أن معظم توابع الإقليم تقع في مناطق حرم ٦كم لقري التفتيش (توابع وسط الإقليم) ، والحرية ٦١ (توابع شمال الإقليم) ، كوم السحايت وروس الفرخ (توابع جنوب الإقليم) ، وحيث أن هذه القري الرئيسية جميعها تتبع محافظة كفر الشيخ ؛ إلا أنها تعجز عن الوصول منها لتوابع الإقليم نظراً لعدم وجود طرق عرضيه تؤدي للوصول لهذه التوابع من ناحية كفر الشيخ . بينما تقع معظم التوابع ضمن مسافة الحرم ٨ كم لقري قلبشو والأمل المركزية والستاموني وشرقية المعصرة بمحافظة الدقهلية ولكن تربطها شبكة طرق بسيطة ولكنها تصلها بتوابع القطاع شكلي .

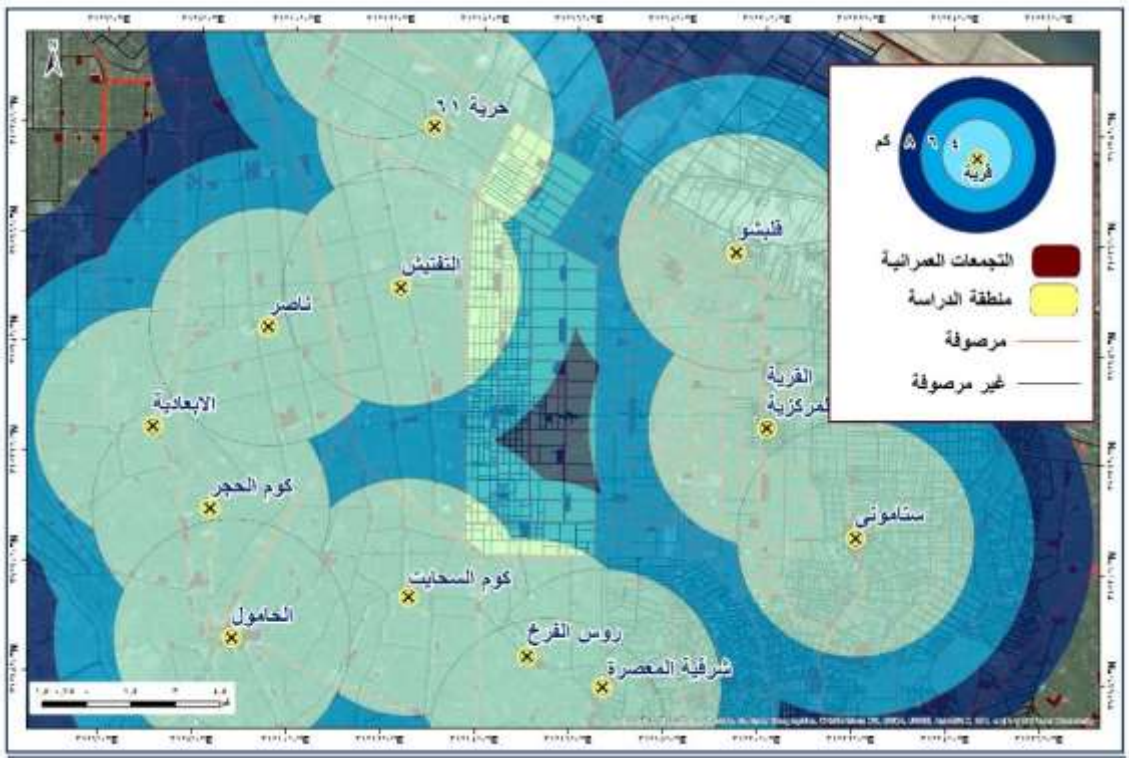

شكل (٤) مناطق الحرم (٤ ،٦ ،٨ كم) حول القرى الرئيسية المحيطة بمنطقة الدراسة

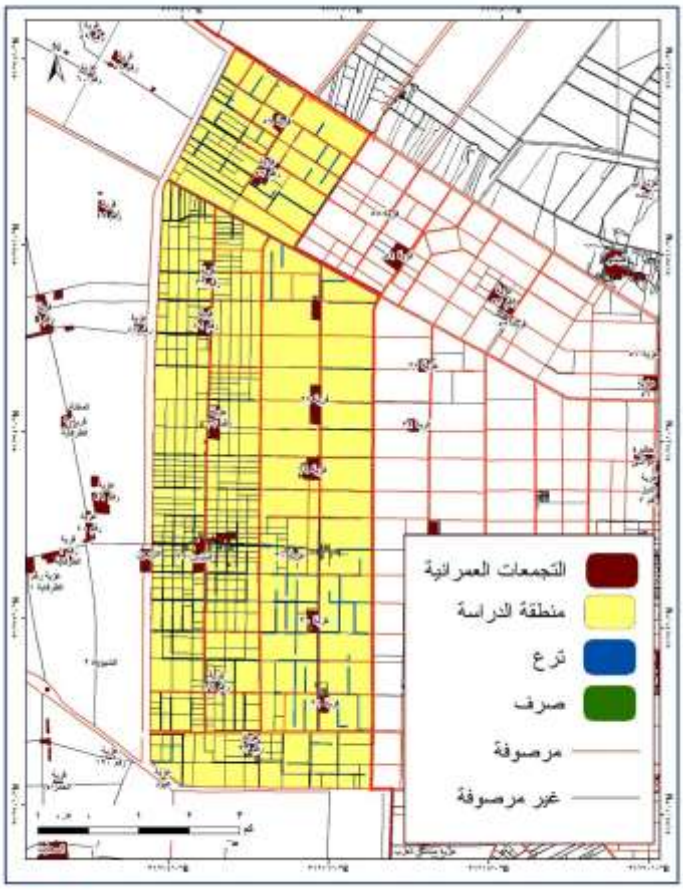

شكل (٥) شبكة الطرق المرصوفة وغير المرصوفة والتجمعات العمرانية بالنطاق ٢٠١٨ م

وبدراسة معدل التباعد (نموذج ثيثن)[١] بين القرى الرئيسية المحيطة بالنطاق من المحافظتين ويدخل ضمن قرية التفتيش أكبر جزء من توابع القطاع (توابع النطاق الوسطى التاليه : قلبشو ، قرية ٣٦ ، قرية ٤٩ ، عزبة ٣٧ ، البنزينة ٣٩ ، قرية ٢٧ ، قرية ٢٩ ، عزبة ٣٠) ، ويدخل ضمن قرية الحرية ٦١ (توابع النطاق الشماليه التاليه : قريتي ٥٦ ، ٥٧) ، ويدخل ضمن قريتي كوم السحايت وروس الفرخ (توابع النطاق الجنوبيه التاليه : قرية ٣٤ ، عزبة ٣٣ ، قرية ٣١)، بينما يدخل ضمن قرية المركزية وقلبشو (أجزاء صغيرة من عزبة ٣٠ ، وباقي مساحة القطاع الشرقية بدون توابع عليها) شكل (٦).

---

[١] **نموذج ثيثن :** يستخدم للتعبير عن متوسط التباعد بين التجمعات العمرانية مقياس يستخدم للكشف عن التوزيع المكاني للقرى (حيث يكشف كثافة التجمعات ومدى قربها في منطقة الدراسة ، فكلما قل متوسط التباعد دلَّ على تجمع وتكاثف المحطات،وكلما ارتفع متوسط التباعد دل ذلك على انتشار القرى وتباعده.ومن خلال الأداة Thiessen polygons في برنامج ArcGIS من الممكن تقسيم المنطقة إلى مضلعات ، من خلال تحويل الظاهرات النقطية Point المتمثلة في مواقع المحطات إلى مضلعات Polygon، بحيث يحتوى كل مضلع نقطة واحدة فقط، وأي نقطة داخل المساحة تعد الأقرب لباقي النقاط الأخرى، وبالتالي تقوم بحساب متوسط المساحة التي تغطية وتخدمها القرية .

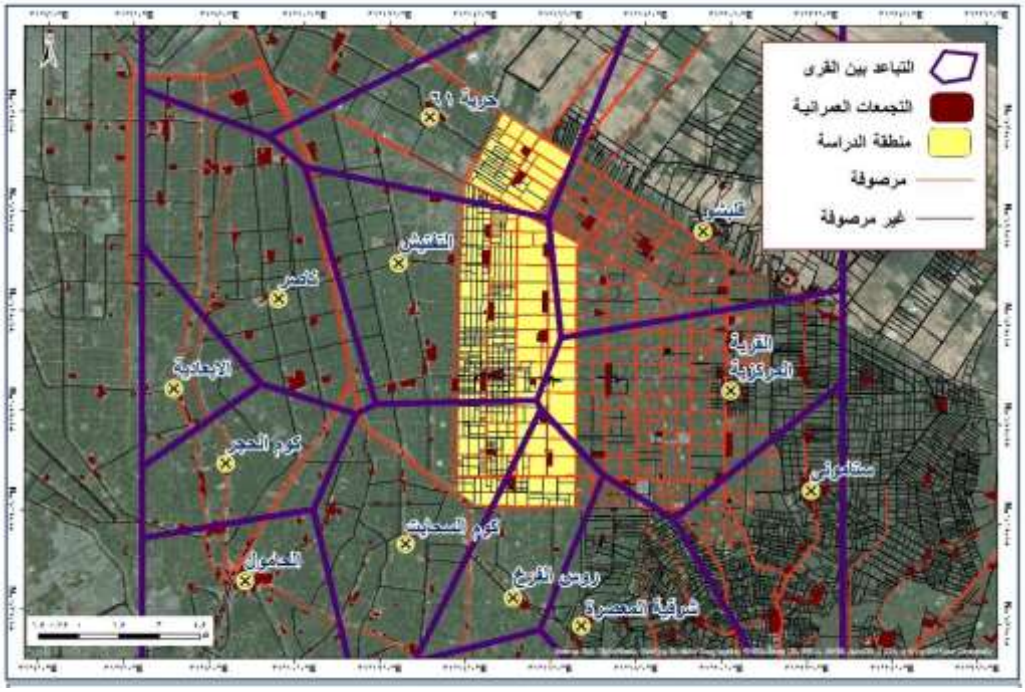

شكل (٦) نموذج ثيثن لتباعد القري المحيطة بمنطقة الدراسة

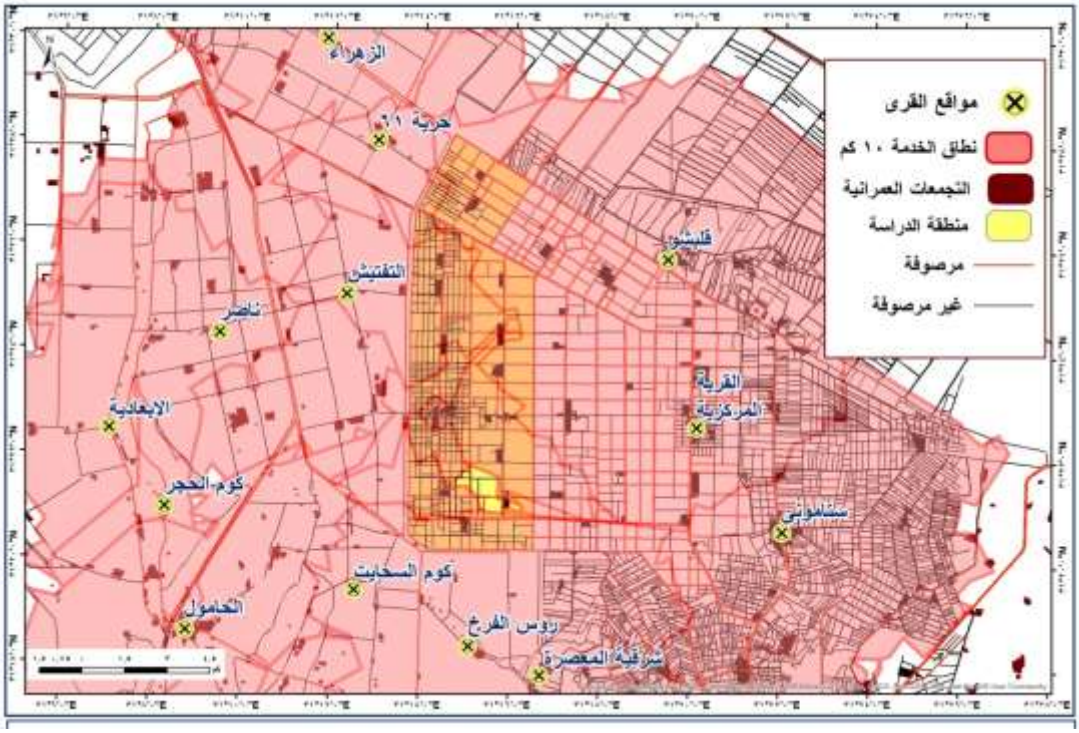

شكل (٧) تحليل نطاق الخدمة لقري المحيطة بمنطقة النطاق الثالث من المحافظتين

منطقة الخدمة :

وبدراسة نطاق الخدمة [١] بحرم١٠كم لكافة القري الرئيسية المحيطة بمنطقة الدراسة من المحافظتين شكل (٧)، فقد ظهرت منطقة الدراسة متداخلة بين قرى الستاموني والمركزية وقلبشو وشرقية المعصرة بمركز بلقاس بمحافظة الدقهلية ، بينما تداخلت مع نطاقات فري روس الفرخ بمركز بيلا . وكوم السحايت وكوم الحجز والأبعادية وناصر والتفتيش والحرية ٦١ ، بل دخلت مدينة الحامول نفسها ضمن النطاق وجميعها بنمحافظة كفرالشيخ . ، وظهرت قرية الزهراء بمركز بلطيم ضمن الحرم ١٠ كم . وبذلك تداخلت منطقة الدراسة ضمن هذا الحرم الكبير.

ولكن كان لابد من دراسة إمكانية الوصول الأسرع لهذا النطاق وتحديد ذلك بواسطة Network Analysis لتحديد سهولة إمكانية الوصول شكل (٨).

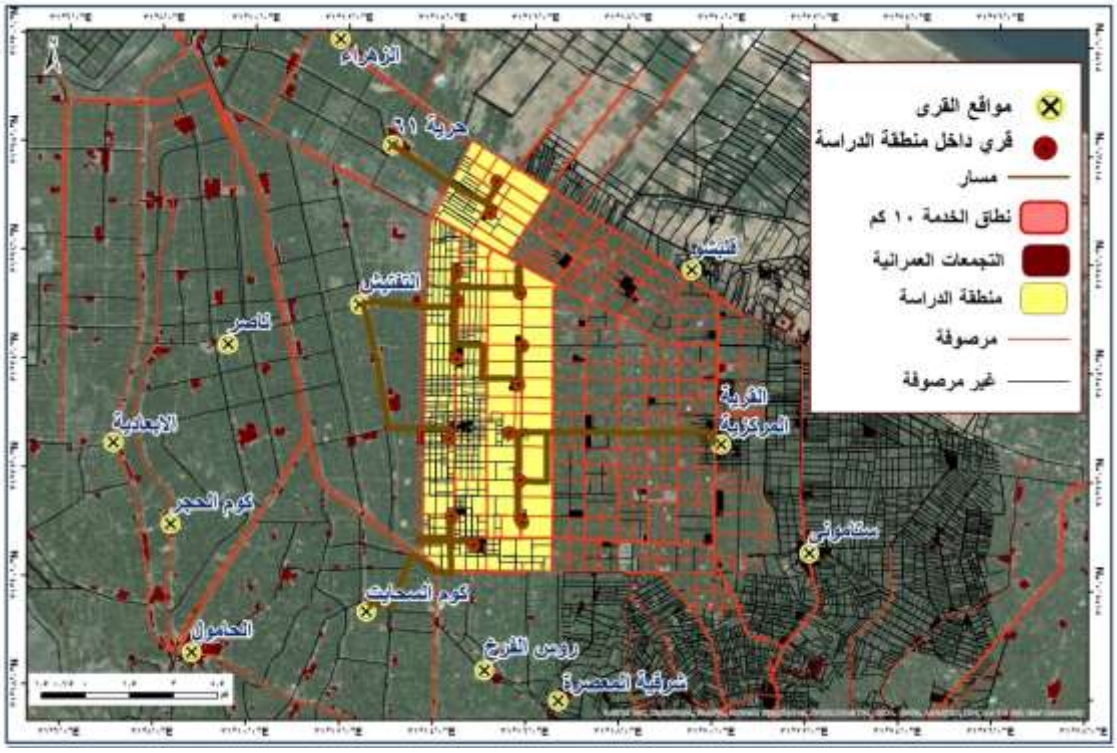

شكل (٨) شبكة اقرب مسار بين القرى المحيطة بمنطقة الدراسة

[١] **منطقة الخدمة :**مع امتداد ArcGIS Network Analyst ، يمكنك العثور على مناطق الخدمة حول أي موقع على الشبكة. منطقة خدمة الشبكة هي منطقة تضم جميع الشوارع التي يمكن الوصول إليها (أي الشوارع الواقعة ضمن مقاومة محددة). على سبيل المثال ، تشتمل منطقة الخدمة التي مدتها ٥ دقائق لنقطة على شبكة ما على جميع الشوارع التي يمكن الوصول إليها في غضون خمس دقائق من تلك النقطة.

بدراسة أقرب مسار بين القرى المحيطة بمنطقة الدراسة في حرم ١٠ كم علي شبكة الطرق المرصوفة بالمنطقة بين قرى القطاع ، والتي تساعد مناطق الخدمة التي أنشأها Network Analyst أيضًا في تقييم إمكانية الوصول. وتوضح مناطق الخدمة المركزة مدى إمكانية الوصول مع اختلاف المعاوقة . بمجرد إنشاء مناطق الخدمة ، يمكنك استخدامها لتحديد مساحة الأرض ، وعدد الأشخاص ، أو مقدار أي شيء آخر داخل الحي أو المنطقة، ويمكن تتبع العثور على منطقة الخدمة المستندة إلى الشبكة نفس خط سير العمل الذي تتبعه تحليلات الشبكات الأخرى.

ويمكن دراسة **Closest facility analysis** حيث يقوم أقرب محلل بمقياس تكلفة النقل بين القرية والتجمعات المحيطة ويحدد الأقرب إلى الآخر. عند العثور على أقرب قرية لوضع منشآة خدمية ، يمكنك تحديد عدد الأماكن التي يمكن العثور عليها وما إذا كان اتجاه السفر او الحركة باتجاهها أو بعيدًا عنها. يعرض أقرب محلل للمنشآت أفضل الطرق بين القرية الام التي بها الخدمة والتجمعات المحيطة، ويبلغ عن تكاليف سفرهم سواء مسافة او غيرها .واتضح من الشكل (٨) الأتي :-

- تضم قرية الحرية ٦١ تابعي قريتي(٥٦ ، ٥٧) بشمال النطاق .
- تضم قرية التفتيش التوابع التالية من النطاق (قرية ٣٦ ، قرية ٤٩ ، قلبشو ، قرية ٢٧ ، قرية ٢٩ ، البنزينة ٣٩) .
- تضم قرية كوم السحايت التوابع التالية (قرية ٣٤ ، عزبة ٣٣) .
- تضم قرية المركزية التوابع التالية من النطاق (قرية ٣١ ، قرية ٣٠ ، عزبة ٣٠) .

وقد تم ترسيم الشبكة علي الكباري الحكومية وليس على المعديات (الكباري الأهلية) ؛ حيث توجد العديد من الكباري والمعديات التي تتم بمعرفة الأهالي للعبور بين النطاق ومحافظة كفر الشيخ للحصول علي الخدمات أو من النطاق لمحافظة الدقهلية .

معايير ترسيم الحدود الإدارية بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ :

قد أدي غياب وجود معايير علمية وقانونية للتقسيم الإداري والحدود الجغرافية للأقسام الإدارية بمختلف مسمياتها (محافظات ، مدن ، أحياء ، مراكز ، قرى ، توابع) أن خضع أمر التقسيم إلى السلطة التقديرية التي لا تستند إلى ضوابط محددة ، وتخضع لعوامل سياسية ، كضغوط الناخبين على الحكومة أثناء الانتخابات والاستفتاءات لتقسيم أحياء قائمة إلى عدد أكبر ، أو تحويل قرى تضخمت إلى مدن ، أو تتبيع مناطق عمرانية جديدة إلى المحافظات .. وغيرها [١].

[١] سامي الطوخي : اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة ، " مؤتمر الإدارة المحلية : الفرص والتحديات " ، القاهرة ، (٢٥- ٢٦) مايو ٢٠٠٨ م .

قد كانت منطقة الحدود الإدارية بين المحافظتين غير مستغلة إلي فترات زمنية كبيرة (البـــراري) ؛ فكانت الحدود بها هي مناطق تخوم أو ما يمكن أن نطلق عليها Borderland (منطقـــة الحـــدود أو القريبة منها)[٢] ، والتي كانت تفصل بين نطاقين من المعمور (التخوم =مناطق انتقالية بين الأقـــاليم الجغرافية) . أما الحدود فتعني حدود فاصلة تعني الحد الخارجي للإقليم الذي تبسط الوحدة السياســـية أو الإدارية سيادتها الفنية أو القانونية عليه . أما الخطوط الحدودية Boundary Line فهي مصـــطلح قانوني – سياسي أكثر منه جغرافي (الحدود = مجرد خطوط ذات توجه داخلي لارتباطها بالحكومة المركزية .و لابد من تقييم بديلين في أسلوب الإدارة للحكومات (القيادة والسيطرة) من خلال دراسة المركزية والتركيز علي منح الحكومات المركزية سلطة تقديرية واسعة للوحدات الإداريـــة المحليـــة بواسطة وضع معايير أساسية والمراجعة المستمرة لها [٣].مع ضرورة تحديد المســـتويات الجغرافيـــة لكل وحدة إدارية ، مع التركيز علي مستويين مكانيين مختلفين (الإقليمية الدقيقة والجزئية المحليـــة) [٤].

ومع تطور المنطقة واستحداث العمران بها تلاشت مناطق التخوم ، وتحولت إلي خطـــوط حدوديـــة ليحل مصطلح الحدود محل التخوم . وأن كان هناك بعض المناطق الهامشية Margind توجد بـــين الأقاليم الإدارية الحديثة كما في شمال منطقة الدراسة حتي مع وجود خطوط حديـــة نظـــراً لحداثـــة الحدود بالمنطقة ونمو عمرانها المتزايد ، والتخلل السكاني ، وتتسم هـــذه المنـــاطق بتبـــاين التبيعـــة الإدارية في هذه المناطق الهامشية .

التخوم ظاهرة جغرافية والحدود ظاهرة سياســـية ، ويجـــب ترســـيم خـــط الحـــدود يمـــر بوســـط منطقة التخوم الواسعة نسبياً ، ولعل التدخل الحتمـــي بـــين المنطقـــة والخـــط ، ويجـــب اســـتخدام لفظ Border = الجزء الخارجي أو الحافة (الخط الرسمي + المنطقة المحاذية له) بدلاً مـــن كلمـــة Boundary = الشيء الذي يشير للحد أو الذي يحد ؛ حيث يقتصر مدلولها علي الحد الرسمي فقط ؛ لاسيما أن مجال دراسة الحدود تحول إلى دراسة خطوط الحدود إلي التركيز على مناطق الحدود [١].

استند الباحث علي تحليل الخرائط المكانية علي طول خط التقسيم بين المحافظتين ، والدراسة الميدانية ، واستطلاع رأي لجنة التقسيم الإداري بمديرية الأمن وإدارة المجالس ، واستبيان الســـكان بـــالتوابع

---

[2]- Divid Newman , John,Agnew & Others: A companion to Political Geography : Chapter 9 " Boundaries " ,Black well Publishing ,2003 , P.123

[3]- Charles F.,Sabel &William H.Simon : Minimalism and Experimentalism in Administrative State ,Columbia Law School , Public Law & Legal Theory Working paper Group , SSRN Electronic Journal ,November 3 ,2011 ,pp.53

[4]- Marie.,Odegaard,: State formation ,Administrative Areas, and Thing Sites in the Borgarthing Law Province ,Southeast Norwag , Debating the Thing in the North I: The Assembly Project Journal of the North Atlantic , Special Vol.,5:42-26 , 2013, 43

[١] محمود توفيق : مرجع سابق: ص ١١٧ .

الإدارية بالنطاق الثالث من خط التقسيم باستنباط بعض المعايير لترسيم خط الحدود بين المحافظتين ومنها ما يلي : -

المعيار الجغرافي :

يركز هذا المعيار علي عناصر الموقع والقرب النسبي بين مواقع هذه التوابع والقري الرئيسية القريبة منها ، ومناطق النفوذ المشترك بينها وبين المدن القريبة منها (عواصم المراكز الإدارية المحيطة) مدينة بلقاس – مدينة نبروه بمحافظة الدقهلية ، مدينة الحامول ومدينة بيلا ومدينة بلطيم بمحافظة كفر الشيخ . مع الأخذ في الاعتبار المسافات ووسائل المواصلات العامة أو الخاصة ... سيارات أجرة وسيارات نقل مغطاه – درجات بخارية ... وغيرها من وسائل النقل الموجودة بهذه التوابع لربطها بالقري المجاورة . وقد كانت الزيارة الميدانية للقطاع أصعب ما تكون من ناحية محافظة كفر الشيخ (بيلا – الجرايدة – روس الفرخ – دراجه بخارية– وطرق ترابية غير ممهدة) ، وكانت أيسر من ناحية الدقهلية (بلقاس – سيارات الحفير أو سيارات الستاموني للوصول إلى قرية البنزينة – دراجة بخارية مسافة قصيرة) طريق مرصوف .

كما يراعي في العوامل الجغرافية ترسيم خط الحدود مع ظاهرات طبيعة ما أمكن مثل شبكة الترع الرئيسية والمصارف . كما أن رسم الحدود على أساس الملكية العقارية أو الأطيان الزراعية ليس مناسباً . وقد أدي التوسع العمراني إلى تداخل مناطق العمران الجديدة بين التجمعات ، وظهور توسعات لتجمعات بشرية في ارض تابعة لتجمعات أخري ؛ مما يستدعي أحياناً دراسة تبعية هذه التجمعات البشرية في المناطق الهامشية للمحافظتين أما بتبيعتها أو دمجها وإعادة رسم حدود جديدة بينهما . ومراعاة البعد الجغرافي الارتباط الطبيعي والبشري والاتصال بسهولة [٢]. وعلى الرغم من أن الحد الإداري يراعي فيه أن يكون واضح مانع ويتماشي مع حدود وموانع طبيعية إلا أن رغم وجود الترع والمصارف إلا أن المعابر الأهلية (يقوم بها الأهالي) تنتشر علي طول خطي التقسيم سواء المالي أو الإداري .شكل (٩) .

[٢] بهجات محمد : تحديد المعايير الجغرافية لرسم الحدود الأقاليم الإدارية والتخطيطية تمهيداً لتنمية إقليمية مستدامة : سوريه نموذجاً – المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت – كلية العلوم الاجتماعية – ٢٠١٠ م – ص ١٣ .

صورة (٢) كوبري من الكباري الأهلية يربط بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ (ناحية كفر الشيخ)

صورة (٣) كوبري أهالي بين توابع بالنطاق ويوضح نوعية العمران بمحافظة الدقهلية بالمقارنة مع نوعية العمران بمحافظة كفر الشيخ

المعيار الإداري :

يركز هذا المعيار علي الجانب الإداري للعمل الحكومي على الأرض ، ومنها تركز بعض الخدمات الإدارية في المناطق الحدودية ليجذب عدد من السكان المتاخمين حول منطقة الحدود ، وهذا إجراء قد يجعل من الصعب الحد بخط الحدود ، ويرجئ عملية الفصل ، وتداخل مناطق النفوذ للحصول على الخدمة الأكثر تمركزاً بالرغم من ترسيم الحدود ، مثل إنشاء مدارس تعليم أساسي أو مستشفيات في بعض التوابع الهامشية . ولابد من تكليف جهة واحدة منوطه برسم الحدود ودراسة التغيرات المتعاقبة وخاصة في المناطق الهامشية .وتتشكل حدود المحافظات على أساس حدود المناطق التابعة لها ، ولعل الإشكاليات الأساسية في حدود المحافظات والمراكز والقري وتوابعها تتمثل في أنها غير محددة على الأرض وعلي الخرائط بدقة كافية ، بل تتناقض المراجع الرسمية في رسمها في نطاقات عدة . وهذه التناقضات ناجمه عن عدم ترسيم الحدود بصورة منهجية من قبل جهة محددة تعممها على الجهات الأخرى كافة باعتبارها الجهة المسئولة الوحيدة . وقد يؤدي التناقض في رسم الحدود إلى تناقض في الصلاحيات وتقديم الخدمات ، وأخطاء في مساحات الوحدات الإدارية وأبعادها وتبعيتها في الهيكل الإداري للدولة (الوحدة الإدارية = مكان له حدود وإدارة خاصة) . وقد يترك مجال رسم الحدود والخرائط للجهات المحلية نفسها (محلية الصنع) الوحدات الإدارية الأدنى (الوحدة المحلية – القرية) ، ثم يتم تجميعها من التقسيم الأدنى إلى التقسيم الأعلى (المراكز ثم إلى محافظات) مع ما يرافق ذلك من تداخلات ، وأماكن غير تابعه كما في منطقة الدراسة .

المعيار الأمني :

يركز هذا المعيار علي الخدمة الأمنية من توزيع العموديات والمشايخ بمنطقة الحدود الإدارية ، وتوزيع نقاط الشرطة والكمائن الثابتة والمتحركة علي طول خط الحدود والمناطق التي بها ثغرات أمنية علي الحدود الإدارية بين المحافظات . وكذلك توزيع أعمال مديريات الأمن علي كافة المستويات بداية من خدمات الأحوال المدنية (استخراج الرقم القومي والجوزات ..... وحفظ الأمن العام والمرور والتراخيص ...وتنفيذ الأحكام وضبط المخالفين والهاربين .... وغيرها) . تتبع التوابع الإدارية بالنطاق الثالث مركز شرطة بلقاس ، وتقترب منها نقطة شرطة بسنديلة ، وفي الفترة الأخيرة تم استحداث نقطة شرطة بالستاموني تعد ايسر نقطة شرطة إلى النطاق . ومع وجود العديد من المعابر الأهلية تكثر الثغرات الأمنية في النطاق ، وإمكانية التحرك بين المحافظتين دون وجود كمائن أو نقاط تفتيش . حيث يعد كمين كفر العرب النقطة الحدودية الأساسية في جنوب خطي التقسيم . وبعدها تكثر المعابر الأهلية ، ولذلك تحرص الحكومة علي عدم عمل الكباري حتي تتمكن من السيطرة الأمنية وتحد من أعمال التهريب ... وغيرها .

المعيار الاقتصادي :

يركز هذا المعيار علي تدفقات الضرائب من الممولين إلي المأموريات الضرائبية . وقد وجد أن هذه التوابع تتبع مديرية ضرائب الحامول (أطيان زراعية) وخاصة أنها جميها قري استصلاح زراعي . وثمة نشاط الأسواق خاصة تجارة المواشي سوق الحامول للقرب النسبي والتنوع فيه . وسمه معيار اقتصادي أخر وهو السلع العمرة (كسوة العريس والعروسة) يجذب سكان هذه التوابع سوق المنصورة لتنوعه رغم بعد المسافة . أما الأسواق العادية الأسبوعية مستلزمات البيت من مستهلكات وخضر وفاكهة فتقام سويقه بقرية البنزينة والطرفاية تفي بحاجات الكثير من التوابع الجنوبية والوسطي بالنطاق . ومع تطور التعاملات المالية بالكروت الممغنطة لكافة عملاء الضرائب يمكن تخفيف وطأة تجميع الضرائب من كافة الأماكن . كما أن رسم الحدود على أساس الملكية العقارية لم يعد مناسباً .

ويظهر علي جانبي خطي التقسيم المالي والإداري التباين الواضح بين حالتي العمران في القري والتوابع بمحافظة الدقهلية التي تهر عليها الحالة الاقتصادية الجيدة من حيث نوعية العمران (تعدد الطوابق – ونوعية التشطيبات تكييفات – تعدد التخصصات في المبني الواحد جراج ، شقق سكنية ، عيادات ومعامل تحاليل ... الخ) صوره (٤) . في حين يقل المستوي الاقتصادي للمباني في عمران التوابع القريبة من كفر الشيخ (طابق واحد قد يعلوه أو يحيط به العشش للطيور المنزلية ، توجد به حوش أو حظيرة مواشي بجواره ... الخ) .

شكل (٤) نوعية العمران في محافظة الدقهلية علي خط التقسيم الإداري بمنطقة الدراسة

المعيار السياسي :

يركز هذا المعيار علي التصويت في الانتخابات (مجلس النواب – الوحدات المحلية – رئاسة الجمهورية) . وردت هذه التوابع ضمن الدائرة السابعة بمركز بلقاس (فردي– انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤ م . ومن خلال الاستبيان أتضح أن معظم سكن التوابع يصوتون بهذه الدائرة (٨٦ % من العينة المدروسة)، والباقي يصوت بمركز بيلا ومركز الحامول نظراً لعدم تحديثهم لقواعد البيانات وارتباطهم بمحل إقامتهم السابق من قري تابعة لمحافظة كفر الشيخ سواء بمركز بيلا أو مركز الحامول .

وتتبع هذه التوابع الوحدة المحلية بقرية الحفير والأمل المركزية بمركز بقاس .كما أن عوامل التنمية الإقليمية والتخطيطية لها دور كبير في تحقيق الانتماء إلي المحافظات التي تدخل هذه المناطق الهامشية ضمن برامجها التنموية والتخطيطية .

وقد خططت محافظة الدقهلية لهوامشها الشمالية في التنمية الاستثمارية شمال مركز بلقاس (المنصورة الجديدة). في حين خططت محافظة كفر الشيخ لمراكزها الشمالية بشبكة من روافد الطريق الدولي لخدمة القري الشمالية بمركزي الحامول وبلطيم . وتعد نطاقات التداخل عائقاً أمام الإدارة المحلية أو الإقليمية المتكاملة التي يجب أن ترجع إلي التقسيمات الإدارية من الدرجة العليا (الأقاليم التخطيطية ثم إلي المحافظات والمراكز والوحدات المحلية " القري") .

ويبقي السؤال هل يصلح التقسيم الإداري والوحدات الإدارية الموجودة بمنطقة الدراسة باختلاف مستوياتها أن تكون لبنة أساسية للإدارة المكانية أو الإقليمية المتكاملة ؟ أم أنها تسبب خلط عند وضع الخطط التنموية الإقليمية لأي وحدة إدارية من بيانات مرتبطة بحدود مختلفة ؟ وتعديل خط التقسيم بين المحافظتين يتطلب قرار من رئيس الجمهورية وفقاً لقوانين الإدارة المحلية . وهذا ما يدل علي ضرورة الدراسة الدقيقة لكافة مظاهر مناطق الحدود .

المعيار التاريخي :

يركز علي تاريخ التبعية الإدارية للتوابع بهذه المنطقة ، والتي منذ فترة طويلة تتبع بلقاس إدارياً حيث أن مركز بلاد الأرز شرقاً ومركز بيلا بأجمعه وتبعيته الإدارية لمديرية الدقهلية .... ولكن عامل التاريخ مرتبط بنشاط التعمير والاستصلاح بالمنطقة سواء بالتوسع في كتلة عمرانية أو استحداث تابع عمراني بمنطقة مستصلحة . تتفاوت مساحة الكتل العمرانية بها . وتتفاوت تبعيتها وفقاً لسهولة الوصول بالمناطق العمرانية المتاخمة لها . حيث لم تتبلور بعد فكرة ترسيم الحدود Borderline وسط منطقة Borderland .

الخاتمة : النتائج والتوصيات :

النتائج : توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نستعرضها كما يلي :-

١- أن أساس الخريطة الإدارية وخرائط التقسيم الإداري هي خرائط رسمت لحسن جباية الضرائب فهي تقسيم مالي في الأساس ، والحوض الزراعي هو أول مساحة إدارية في مصر . والتقسيم المالي سابق على التقسيم الإداري .

٢- أتخذ الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء أساس عدد السكان في التقسيمات الإدارية ، وتمشت التقسيمات مع الحدود الإدارية للقري منذ تعداد ١٩٦٠ م وحتي أخر تعداد ٢٠١٧ م . واعتبرت النواحي والتوابع في المراكز أصغر الوحدات الإدارية في مرحلة جمع البيانات وفي نشر نتائج التعداد التفصيلية .

٣- اتخذت الهيئة العامة للمساحة تقسيماً مالياً يتماشي مع ما أمكن حصرة من أحواض وزمامات في دفاتر مكلفة لحصر الأطيان الزراعية .

٤- تباين خطي ترسيم الحدود المالية والإدارية ، وقد تطابق الخطين في الحد الإداري بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ ، وفي مناطق لم يتطابق وترك بينهما مساحات (نطاقات التداخل الإداري) ، وتمثلت في ثلاثة نطاقات علي طول خط الحدود بين المحافظتين تباينت في جغرافيتها المكانية . مما أثار العديد من المشكلات الإدارية بين المحافظتين .

٥- نتج عن اختلاف خطي التقسيم للحدود الإدارية بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ ازدواجية التبعية الإداري سواء في الجانب المالي عوائد تحصيل ضرائب الأطيان الزراعية أو الحصول علي الخدمات من الوحدات المحلية ، وكذا التبعية في التمثيل النيابي والتصويت في الانتخابات .. وغيرها من مظاهر ازدواجية التبعية الإدارية .. مما أنعكس علي تدني العديد من الخدمات ومنها وسائل المواصلات العامة وشبكة الطرق...

٦- يمكن ترسيم خط الحدود في النطاق الأول مع الحد الإداري للجهاز المركزي لتفادي الكتلة السكنية بقرية كفر الأبحر، ويقتطع مساحة من مساحة قرية كفر العجمي بمركز بيلا بكفر الشيخ لصالح قرية كفر الأبحر بمركز نبروه بالدقهلية .

٧- يعد النطاق الثالث أهم نطاقات التداخل بين المحافظتين ، و يضم عدد ١٤ تابع . تمثل مناطق نفوذ مشترك بين مركز بلقاس بمحافظة الدقهلية ومركزي الحامول وبيلا بمحافظة كفر الشيخ .

٨- تباينت المسافات بين التوابع والوحدات المحلية الواقعة بجوارها شرقاً الحفير والأمل المركزية بمركز بلقاس ، وروس الفرخ بمركز بيلا جنوباً ، والسحايت والتفنيش والحرية ٦١ بمركز الحامول غرباً .

٩- رغم إمكانية تتبيع بعض توابع النطاق الثالث من الشمال والجنوب لمركز الحامول وبيلا بمحافظة كفر الشيخ ؛ إلا أن ترسيم الحدود مع ظاهرات طبيعية مثل شبكة الترع والمصارف قد جعل منها حدود مثالية في هذه المنطقة المتجانسة جغرافياً.

١٠- يمكن ترقية إحدى توابع القطاع (البنزينة ٣٩) لتصبح مقر وحدة محلية لخدمة توابع النطاق لتوسطها ، وأكبر تجمع عمراني في عدد السكان .

١١- من أهم معايير ترسيم الحدود الإدارية بين المحافظتين هو المعيار الجغرافي ثم المعيار التاريخي ويليه المعيار الأمني والإداري والسياسي ، ويأتي أخيراً المعيار الاقتصادي .

التوصيات :

توصي الدراسة بالآتي :

١- ضرورة تطبيق معايير علمية لترسيم الحدود الإدارية ومنها (معايير جغرافية – معايير تاريخية – معايير أمنية –معايير إدارية – معايير سياسية – معايير اقتصادية ..الخ) ؛ لتحقيق التنمية المرجوة من خط الحدود .

٢- استطلاع رأي السكان المحليين باستفتاء محلي بنطاقات التداخل في الحدود لمراعاة خبراتهم المعيشية والمشاركة المجتمعية في القرار السياسي أو الإداري لنقل تبيعتهم من عدمه .

٣- يمكن نقل تبيعة النطاقات وتغير خط الحدود وفقاً لترسيم الحدود مع الظاهرات الطبيعة ولمراعاة الظروف الجغرافية المكانية . ويمكن ترسيم خط الحدود مع حدود الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وخاصة في النطاقات الأول والثالث ، لكونهم حالات متميزة في خط التقسيم .

قائمة المراجع والمصادر والدوريات:-

قائمة المراجع والمصادر والدوريات العربية :

١- أمين محمود عبد الله : التقسيم الإداري في مصر نظرة مستقبلة – مقترحات إنشاء تقسيم إداري جديد في ضوء الأقاليم التخطيطية – دراسة نقدية ، أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر ،المجلس الأعلى للثقافة – ١٩٩٨ م.

٢- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦ ـ كراسة محافظة الدقهلية – مركز بلقاس – قرية الحفير والأمل – ٢٠٠٨ م** + والنتائج الأولية لتعداد ٢٠١٧ م تعداد القري .

٣- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : ملف رقمي – ٢٠١٧ م.**

٤- الهيئة المصرية العامة للمساحة : الإدارة العامة للخرائط الطبوغرافية ـ ملف رقمي – ٢٠١٦ م .

٥- بهجات محمد : تحديد المعايير الجغرافية لرسم الحدود الأقاليم الإدارية والتخطيطية تمهيداً لتنمية إقليمية مستدامه : سوريه نموذجاً – المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية – العلوم الاجتماعية – حلول علمية لقضايا مجتمعية – جامعة الكويت – كلية العلوم الاجتماعية – ٢٠١٠ م
٦- سامي الطوخي : اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة ، " مؤتمر الإدارة المحلية : الفرص والتحديات " ، القاهرة ، (٢٥- ٢٦) مايو ٢٠٠٨ م .
٧- عادل رمضان سعد : التطور المكاني للخريطة الإدارية في منطقة المرج : دراسة تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية – المجلة الليبية العالمية – العدد ١٣ – جامعة بنغازي – كلية التربية بالمرج – ٢٠١٧ م .
٨- عبد العظيم أحمد عبد العظيم : التطور الإداري لدلتا النيل خلال القرن العشرين – دراسة جغرافية – ماجستير غير منشورة – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٤ م .
٩- عدنان السيد حسنين : الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – الكويت – الطبعة الأولي – ١٩٩٤ م . .
١٠- محمد فاتح عقيل : دراسات في الجغرافيا السياسية – الإسكندرية – ١٩٧٥ م .
١١- محمد محمود إبراهيم الديب : الجغرافيا السياسية منظور معاصر – الأنجلو المصرية – ١٩٩٨ م .
١٢- محمود توفيق : الدولة كظاهرة مكانية دراسة في الجغرافيا السياسية – الأنجلو المصرية – ط ٢- ٢٠١٦ م .
١٣- نشأت السعيد عبد الحميد : تغير الخريطة الإدارية لمحافظة كفر الشيخ باستخدام تقنيات GIS ، ماجستير غير منشورة بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ .
١٤- نصر السيد نصر – فارعه حسن : الدراسة الميدانية – دار الهلال للطباعة والتجارة – القاهرة – ١٩٨٤ : ١٩٨٥ م.
١٥- نظارة الداخلية : مصلحة عموم إحصاء القطر المصري – تعداد عموم القطر المصري (١٨٨٢ ، ١٩١٧) ، إدارة التعداد ، المطبعة المصرية ببولاق – المقدمة من كل تعداد .
١٦- يحيي جمال عثمان : الحدود الإدارية في السودان – ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة المكتبة المركزية جامعة عين شمس – ١٩٩٠ م .

قائمة المراجع والدوريات الأجنبية :

1- Charles F.,Sabel &William H.Simon : Minimalism and Experimentalism in Administrative State ,Columbia Law School , Public Law & Legal Theory Working paper Group , SSRN Electronic Journal ,November 3 ,2011 ,pp.53
2- Divid Newman , John,Agnew & Others: A companion to Political Geography : Chapter 9 " Boundaries " ,Black well Publishing ,2003 .
3- Helin ,R.A. : The volatile administration map of Rumania , annals Association of American Geography , 1967 , P.p(75 : 48).

4- Kevin Cox : Political Geography Territory ,State , and Society , Black Well Publishers , 2002.
5- Marie.,Odegaard,: State formation ,Administrative Areas, and Thing Sites in the Borgarthing Law Province ,Southeast Norwag , Debating the Thing in the North I: The Assembly Project Journal of the North Atlantic , Special Vol.,5:42-26 , 2013, 43.
6- Pounds , N. J. G. : political geography .Indian university copyright by McGraw Hill book company , 1963, p.193.
7- Rongxing ,guo : Cross-Border Resource -Management Theory and Practice , Vol. 10 ,1 St-Edition , Elsevier Science 3- 278 - 2005 , introduction.

ملحق (١)

استبيان

(هذه الاستمارة خاصة بأعمال البحث العلمي فقط دون أدني مسئولية علي محررها)

العنوان بالكامل :

القرية : المركز : المحافظة :

في حالة وجود حريق يتم الأتصال بالمطافي من مركز /

في حالة وجود حالة حادثة يتم الأتصال بالأسعاف من مركز /

في حالة التقديم علي عداد مياه يتم التوجه إلي أي وحدة محلية /

في حالة التقديم على عداد كهرباء يتم التوجه إلي أي وحدة محلية /

في حالة التقديم علي خدمة التليفون الأرضي أو الأنترنت من سنترال /

في حالة ترخيص موتوسيكل أو سيارة نقل أو ملاكي يتم التوجه إلي وحدة مرور/

لأستخراج بطاقة رقم قومي أو استصدار شهادة ميلاد يتم التوجه إلي مركز شرطة /

في حالة ختم ورق البطاقة من العمدة يتم التوجه إلي عمودية؟

أين أدليت بصوتك في الأنتخابات الماضية ؟

ما هي أقرب مدرسة ابتدائي من محل سكنك؟

ما هي أقرب مدرسة إعدادي من محل سكنك؟

ما هي أقرب مدرسة ثانوي (عام – تجاري – صناعي – زراعي) بمركز/

أقرب كلية أو جامعة من محل سكنك /

وما هي وسيلة المواصلات لها ؟ (مواصلة واحدة ؟ أكثر من مواصلة ؟

ما هو أقرب سوق مواشي بالنسبة لمحل سكنك؟

أقرب سوق خضار وفاكهة (أسبوعي) ؟

من أين تشتري كسوة العريس والعروسة – السلع المعمرة ؟

اين تدفع عوائد الأطيان الزراعية (مال الأرض)؟

وفي حالة عدم الدفع يتم التبديد من مديرية المال بمحافظة ؟

وتمتثل أمام محكمة /

أين تدفع ضريبة المحال التجارية والأنشطة الاقتصادية /

لو ترغب في تغير محل سكنك بالبطاقة ؟

ضمن سكان محافظة لماذا؟

ملحق (٢) عدد التوابع الإدارية الواقعة ضمن النطاق ٢٠١٦ م [١]

التوابع الواقعة ضمن النطاق	عدد السكان ٢٠٠٦	تقديرات ٢٠١٦	عدد الأسر ٢٠٠٦	تقديرات عدد الأسر ٢٠١٦
عزبة ٢٧	١٠٢٢	١٢٧٧	٢٤٨	٣١٠
عزبة ٢٩	١٧٦٩	٢٢١١	٤٣٠	٥٣٧
عزبة ٣٠ القديمة(عزبة ٣٠)	٧٤١	٩٢٦	١٨٠	٢٢٥
قرية ٣٠ الجديدة (قرية ٣٠)	٦٨١	٨٥١	١٦٥	٢٠٦
قرية ٣١	١٢٠٦	١٥٠٧	٢٩٣	٣٦٦
عزبة ٣٣	١١٩١	١٤٨٨	٢٨٩	٣٦١
قرية ٣٤	١١٤٩	١٤٣٦	٢٧٩	٣٤٩
قرية ٣٦	١١٨٢	١٤٧٧	٢٨٧	٣٥٨
عزبة ٣٧	٢٠١٧	٢٥٢١	٤٩٠	٦١٢
قرية ٣٩ (البنزينه)	٢٧٤٧	٣٤٣٣	٦٦٧	٨٣٣
قرية ٤٩	١٧٧٣	٢٢١٦	٤٣١	٥٣٨
قرية ٥٦	٩٨٢	١٢٢٧	٢٣٨	٢٩٧
قرية ٥٧	٢٠٨٩	٢٦١١	٥٠٧	٦٣٣
قلبشو [٣]	١٢٢	١٥٢	٢٧	٣٤
الإجمالي = ١٤ تابع	١٨٦٧١	٢٣٣٣٣	٤٥٣١	٥٦٥٩

[١] الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦ - كراسة محافظة الدقهلية – مركز بلقاس – قرية الحفير والأمل – ٢٠٠٨ م والتقديرات محسوبة (عدد السكان × ٢.٥ % × عدد السنوات .) نظراً لتأخر إصدار نتائج التوابع في التعداد (المصدر من مركز معلومات محافظة الدقهلية ٢٠١٦ م + بيانات مجمعه من الوحدات المحلية) + تعداد ٢٠١٧ (قري فقط)

[٣] هذا التابع هو ساحل بحر قلبشو ويتبع قرية قلبشوه وليس من توابع قرية الحفير والأمل المركزية .

ملحق (٣) تفريغ استبيان التوابع بنطاق التداخل الثالث بين محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ

خدمات تعليم اساسي		تعليم فني وثانوي عام		خدمات تعليم جامعي	
كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية
% ٣٤	%٦٦	%٢٣	%٧٧	%٤٣	%٥٧
خدمات أسواق أسبوعية		**خدمات أسواق سلع معمرة**		**خدمات أسواق مواشي**	
كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية
%٢٨	% ٧٢	%١٦	%٨٤	%٣٥	%٦٥
خدمات ضرائب أطيان (مال)		**خدمات ضرائب عامة**		**خدمات تليفون وانترنت**	
كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية
%٨٣	%١٧	%٧	%٩٣	%٣١	%٦٩
خدمات أمنية (عمودية)		**نقطة شرطة**		**مركز شرطه – مطافي**	
كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية
%١٢	%٨٨	% ٥	%٩٥	% ٨	%٩٢
لجان انتخابات		**تراخيص مياه – كهرباء – مباني – مركبات**		**استخراج رقم قومي**	
كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية	كفر الشيخ	الدقهلية
%١٤	%٨٦	% ٥	%٩٥	% ٦	%٩٤